الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8156 11 كانون الثاني/ يناير 2018	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/1104)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	ثمانية من أعضاء المجلس[أ]، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.8170 30 كانون الثاني/ يناير 2018						S/PRST/2018/3
S/PV.8313 17 تموز/يوليه 2018	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649)			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	سبعة من أعضاء المجلس[ب]، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.8327 10 آب/أغسطس 2018						S/PRST/2018/16

(أ) إثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وهولندا.

(ب) إثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وهولندا.

12 – السلام والأمن في أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات واتخذ قرارا واحدا في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". ومن بين الجلسات الثماني التي عقدت، عُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار، وكانت جلسة واحدة عبارة عن مناقشة مفتوحة، وكانت الجلسات الست المتبقية عبارة عن جلسات إحاطة[157]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2018، عقد المجلس خمس جلسات ركزت على منطقة الساحل، بما في ذلك منطقة حوض بحيرة تشاد، وأنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعُقدت الجلسات الثلاث المتبقية لمعالجة مسائل أخرى، ألا وهي تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعمليات حفظ السلام في أفريقيا، والاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

(157) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

وعقد المجلس ثلاث جلسات بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي 22 آذار/مارس 2018، أي بعد عام من إيفاد بعثة المجلس إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، عقد المجلس جلسة ركز فيها على تلك المنطقة، وذلك عملا بالمذكرة المفاهيمية التي عمّمتها هولندا[158]. واستمع المجلس أثناء هذه الجلسة إلى إحاطات قدمها كل من نائبة الأمين العام، وممثل عن لجنة حوض بحيرة تشاد، وكبيرة المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث (وهي مؤسسة مستقلة للأبحاث)[159]. وقدمت نائبة الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو من مونروفيا. وأشارت إلى أنه في حين أحرز تقدم كبير على مدى الأشهر الستة الماضية في مكافحة جماعة بوكو حرام، فإن الغارات وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي والجنساني والتفجيرات الانتحارية لا تزال مستمرة. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تؤجج انعدام الأمن، وتستخدم جماعة بوكو حرام بشكل متزايد الأطفال

(158) انظر S/2018/302.

(159) S/PV.8212.

والنساء والفتيات لتنفيذ هجمات انتحارية. وظلت الحالة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد معقدة ومتردية، إذ يحتاج 10،7 ملايين شخص إلى المساعدة المنقذة للحياة و 2،3 مليون شخص شردوا قسرا من ديارهم[160]. وقدم ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد إحاطة إلى المجلس بشأن تفاوت أحوال المناخ وما له من أثر على مواطن الضعف في حوض بحيرة تشاد، وكذلك عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في هذا السياق[161]. وأطلعت كبيرة المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث المجلس على ديناميات النزاع في المنطقة وسبل السلام المحتملة[162]. وخلال المناقشة، أبرز أعضاء المجلس أهمية الجهود الإقليمية، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، في التصدي للتحديات التي تشكلها جماعة بوكو حرام.

وفي 10 تموز/يوليه 2018، عقد المجلس جلسة ركز فيها على قضايا المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل[163]، على إثر البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تشاد وجنوب السودان والنيجر. واستمع المجلس في الجلسة إلى إحاطتين قدمهما كل من نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن بشأن بعثتهما إلى المنطقة، وانضمت إليهما أيضاً، من بين جهات أخرى، وزيرة خارجية السويد. كما تحدثت وزيرة الخارجية، التي ترأست الجلسة، عن التحديات العامة التي تواجهها المنطقة، والطابع المترابط لتلك التحديات، وكون جميع الجوانب التي أثيرت من خلال البعثة ليست مسألة تخص المرأة فحسب، بل إنها مسألة تخص السلام والأمن أيضا. وخلال المناقشة، أشار عدد من أعضاء المجلس إلى أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام[164] وإلى الصلة القائمة بين تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والسلام والاستقرار والأمن[165].

وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، وعملا بمذكرة مفاهيمية عممتها كوت ديفوار[166]، عقد المجلس جلسة في إطار البند الفرعي المعنون "استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، استجابة متكاملة لبناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل"[167]. واستمع المجلس أثناء هذه الجلسة إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، الذي أكد أن المنطقة هي واحدة من أقل المناطق نموا في العالم، وأنها تواجه تحديات متزامنة من الفقر المدقع، وتغير المناخ، والأزمات الغذائية، والنمو السكاني السريع، وضعف الحكم، والتهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب. وفي حين أن الحالة الإنسانية لم تتحسن إلا قليلا في عام 2018، فقد أكد أن الاكتفاء باتباع نهج قائم على الأمن حصرا لن يكون كافيا لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل[168]. واستمع المجلس أيضا أثناء الجلسة إلى إحاطة من رئيس لجنة بناء السلام، الذي ذكر أن اللجنة عقدت سلسلة من الاجتماعات بشأن الحالة في المنطقة وركزت في المقام الأول على تعميق الشراكات وضمان التعاون والتنسيق والاتساق بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعما لمنطقة الساحل[169]. وكرر نائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا، الذي قدم أيضا إحاطة إلى المجلس، تأكيد الحاجة إلى معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحركة للنزاعات في منطقة الساحل[170]. كما قدم ممثل التحالف من أجل منطقة الساحل إحاطة إلى المجلس، وتحديداً عن أنشطة التحالف من أجل منطقة الساحل، التي بدأت في 13 تموز/يوليه 2017 للإسهام في تنمية منطقة الساحل والحد من أوجه ضعفها الاجتماعية

(160) المرجع نفسه، الصفحتان 2 و 3.

(161) المرجع نفسه، الصفحتان 4 و 5.

(162) المرجع نفسه، الصفحات 7 إلى 9.

(163) S/PV.8306.

(164) المرجع نفسه، الصفحة 10 (كازاخستان)، والصفحة 14 (الاتحاد الروسي)، والصفحة 15 (الولايات المتحدة)، والصفحة 20 (إثيوبيا)، والصفحة 21 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والصفحة 23 (فرنسا، التي تكلمت أيضا باسم ألمانيا)، والصفحات 24-26 (كوت ديفوار).

(165) المرجع نفسه، الصفحات 6-9 (السويد)، والصفحتان 9 و 10 (بيرو)، والصفحتان 10 و 11 (كازاخستان)، والصفحتان 12 و 13 (هولندا)، والصفحتان 13-14 (المملكة المتحدة)، والصفحة 15 (الولايات المتحدة)، والصفحة 18 (غينيا الاستوائية)، والصفحتان 22 و 23 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والصفحة 23 (فرنسا، التي تكلمت أيضا باسم ألمانيا)، والصفحات 24-26 (كوت ديفوار).

(166) لم تصدر المذكرة المفاهيمية كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(167) S/PV.8435.

(168) المرجع نفسه، الصفحتان 2 و 3.

(169) المرجع نفسه، الصفحة 5.

(170) المرجع نفسه، الصفحة 7.

والاقتصادية والبيئية والمؤسسية[171]. وخلال المناقشة، شدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى اتباع نهج شامل في منطقة الساحل يجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية[172].

وتناول المجلس مرتين مسألة تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وذلك في سياق إحاطتين إعلاميتين قُدِّمتا في عام 2018، عقب صدور تقارير الأمين العام ذات الصلة بالموضوع. وفي كلتا الجلستين اللتين عُقدتا في 23 أيار/مايو و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 على التوالي، شدد الأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل لا تزال خطيرة وأن حالات تأخير تمنع القوة المشتركة من بلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة. ودعا كلاهما المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مواصلة الجهود الرامية إلى نشر القوات المتبقية وتوضيح مفهوم عمليات القوة المشتركة[173]. وأكد الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في كلتا الإحاطتين أن القوة المشتركة لا تزال تواجه أوجه نقص كبيرة في المعدات، وثغرات في مجال القدرات، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وأوجه قصور على الصعيدين اللوجستي والمالي[174]. وفي كلتا الجلستين، ناقش عدة متكلمين الحاجة إلى إسناد ولاية للقوة المشتركة بموجب الفصل السابع من الميثاق[175].

وعلى خلفية تفشي فيروس إيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقد المجلس جلسة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 اتخذ فيها بالإجماع القرار 2439 (2018)، الذي قدمه جميع أعضاء المجلس بوصفه نصا رئاسيا[176]. وفي القرار، أعرب المجلس عن قلقه البالغ من الحالة الأمنية في المناطق المتضررة من تفشي فيروس إيبولا، وأدان أيضا جميع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي تشكل مخاطر أمنية شديدة للعاملين في مجال الاستجابة وتهدد جهود التصدي لتفشي فيروس إيبولا[177]. وأشار المجلس أيضا إلى الدور الإيجابي الهام الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الصحة العالمية وسائر الجهات الفاعلة من أجل النجاح في احتواء تفشي فيروس إيبولا، وفي كفالة توفير الحماية الفعالة للمدنيين داخل منطقة عملياتها[178]. وأخيرا، شدد المجلس على أهمية استمرار الدعم والمشاركة على الصعيد الدولي – من النواحي المالية والتقنية والعينية – من أجل النجاح في احتواء تفشي فيروس إيبولا[179].

وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا، عملا بالمذكرة المفاهيمية التي قامت الصين بتعميمها[180]. ومن بين المسائل التي تم تناولها خلال الجلسة[181]، ناقش مقدمو الإحاطة والمدعوون كيفية تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية في مجال صون السلام والأمن في أفريقيا وفقا للفصل الثامن من الميثاق، مع احترام الدور القيادي الذي تقوم به القارة الأفريقية في حل المسائل الأمنية الخاصة بها. وتطرق الأمين العام إلى التحديات التي تواجه حفظ السلام في أفريقيا، وذكر أن بعثات الأمم المتحدة تضطلع بعمليات معقدة وأسندت لها ولايات متعددة الأبعاد في بيئات بالغة الخطورة. وأعلن أنه سيوقع بلاغا مشتركا مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتوجيه عمل الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، مما يمهد الطريق لتقديم مزيد من الدعم الكافي لعمليات السلام المضطلع بها بقيادة

(171) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(172) المرجع نفسه، الصفحات 9–11 (فرنسا)، والصفحة 12 (هولندا)، والصفحة 13 (غينيا الاستوائية)، والصفحة 15 (الكويت)، والصفحتان 15 و 16 (بيرو)، والصفحة 16 (الصين)، والصفحة 19 (الاتحاد الروسي)، والصفحة 20 (السويد)، والصفحات 21–23 (كازاخستان)، والصفحة 23 (إثيوبيا)، والصفحتان 24 و 25 (المملكة المتحدة)، والصفحات 26–28 (كوت ديفوار).

(173) S/PV.8266، الصفحات 2–4؛ و S/PV.8402، الصفحات 2–4.

(174) S/PV.8266، الصفحتان 4 و 5؛ و S/PV.8402، الصفحة 5.

(175) S/PV.8266، الصفحة 8 (المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي) والصفحة 22 (الولايات المتحدة). و S/PV.8402، الصفحة 3 (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام)، والصفحة 6 (الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل)، والصفحة 7 (الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل)، والصفحة 19 (إثيوبيا)، والصفحة 21 (الولايات المتحدة)، والصفحة 31 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات). للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مقررات المجلس ومناقشاته المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق، انظر الجزء السابع.

(176) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن النصوص الرئاسية، انظر الجزء الثاني، القسم الثامن.

(177) القرار 2439 (2018)، الفقرتان 4 و 5.

(178) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(179) المرجع نفسه، الفقرة 12.

(180) S/2018/1004، المرفق.

(181) S/PV.8407.

أفريقية. وفي هذا الصدد، أكد الأمين العام على الحاجة إلى ولايات قوية وتمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به، بسبل منها الأنصبة المقررة للأمم المتحدة عند الاقتضاء[182]. واستمع المجلس أيضا أثناء الجلسة إلى إحاطة قدمها مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، الذي أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[183]. وخلال هذه الجلسة، أشار عدة متكلمين إلى المفاوضات المتعلقة بمشروع قرار لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، مما سيمكن الاتحاد الأفريقي من الحصول على الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة[184].

وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، عقد المجلس جلسة في إطار البند الفرعي المعنون "الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا باعتباره تهديدا للاستقرار"[185]. واستمع المجلس أثناء الجلسة إلى إحاطة من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأوضح المدير التنفيذي بعض النتائج التي خلص إليها *التقرير العالمي عن المخدرات لعام 2018*، وذكر أن المكتب يلاحظ اتجاهات جديدة مثيرة للجزع في الاتجار بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا، بما لذلك من آثار تخريبية ومزعزعة للاستقرار على الحوكمة والأمن والنمو الاقتصادي والصحة العامة. وأشار إلى أن غرب ووسط أفريقيا، إلى جانب بلدان شمال أفريقيا، تستأثر بنسبة 87 في المائة من المواد الأفيونية الصيدلانية المضبوطة على الصعيد العالمي، وأضاف أنه إلى جانب آسيا، شهدت أفريقيا أكبر ارتفاع على مستوى العالم في مضبوطات الكوكايين. وفي هذا الصدد، أكد على الصلات القائمة بين الإرهاب والمخدرات غير المشروعة وغير ذلك من أشكال الجريمة، وأوضح أن المكتب سيقدم، في إطار المرحلة المقبلة من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الدعم لعنصر الشرطة في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز قدرتها على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات[186]. وعقب الإحاطة، ركز أعضاء المجلس على الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات، والاستقرار والأمن الإقليميين، والتنمية المستدامة[187].

(182) المرجع نفسه، الصفحات 2 إلى 5.

(183) المرجع نفسه، الصفحات 5 إلى 7.

(184) المرجع نفسه، الصفحات 5-7 (مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي)، والصفحة 11 (كوت ديفوار)، والصفحة 13 (كازاخستان)، والصفحة 16 (الكويت)، والصفحة 17 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والصفحة 21 (فرنسا)، والصفحة 23 (الولايات المتحدة)، والصفحة 52 (جنوب أفريقيا)، والصفحة 63 (رواندا)، والصفحة 74 (جيبوتي)، والصفحات 75-77 (جمهورية كوريا).

(185) S/PV.8433. قدمت كوت ديفوار، بصفتها رئيسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2018، موجزا لوقائع الجلسة في رسالة مؤرخة 20 أيار/مايو 2019 موجهة إلى الأمين العام من ممثل كوت ديفوار (S/2019/419).

(186) S/PV.8433، الصفحة 3.

(187) المرجع نفسه، الصفحة 4 (الولايات المتحدة)، والصفحات 5-7 (غينيا الاستوائية)، والصفحتان 7 و 8 (فرنسا)، والصفحتان 8 و 9 (إثيوبيا)، والصفحتان 9 و 10 (السويد)، والصفحتان 10 و 11 (الصين)، والصفحة 13 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والصفحتان 13 و 14 (كازاخستان)، والصفحتان 14 و 15 (الكويت)، والصفحتان 15 و 16 (الاتحاد الروسي)، والصفحتان 16 و 17 (بيرو)، والصفحتان 17 و 18 (بولندا)، والصفحتان 18 و 19 (المملكة المتحدة)، والصفحتان 19 و 20 (هولندا)، والصفحة 21 (كوت ديفوار).

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8212 22 آذار/مارس 2018			نيجيريا	ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد، وكبيرة المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث	نائبة الأمين العام[أ]، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ب]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8266 23 أيار/مايو 2018	تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2018/432)			الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8306 10 تموز/يوليه 2018			تشاد	المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن	نائبة الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[ج]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8385 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018		مشروع قرار (S/2018/961)			اثنان من أعضاء المجلس (إثيوبيا والسويد)	القرار 2439 (2018) 15-0-0
S/PV.8402 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2018/1006)			وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، ونائب الأمين العام المعني بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8407 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا رسالة مؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2018/1004)		40 دولة عضواً[هـ]	مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والقائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي، والمراقب الدائم ورئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[و]، و 38 مدعواً بموجب المادة 37[ز]، وجميع المدعوين الآخرين[ح]	
S/PV.8433 19 كانون الأول/ديسمبر 2018	الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا باعتباره تهديدا للاستقرار			المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	جميع أعضاء المجلس، ومدعو[ط]	
S/PV.8435 20 كانون الأول/ديسمبر 2018	استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، استجابة متكاملة لبناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل			المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، ورئيس لجنة بناء السلام، ونائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا، وممثل التحالف من أجل منطقة الساحل	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ي]	

(أ) شارك نائب الأمين العام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مونروفيا.

(ب) شاركت كبيرة المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أبوجا. وتكلم ممثل نيجيريا أيضا باسم تشاد والكاميرون والنيجر.

(ج) مثّل السويد وزير خارجيتها.

(د) شارك في الجلسة كل من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل ونائب الأمين العام المعني بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع والاستجابة للأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وذلك عن طريق التداول بالفيديو من باماكو وبروكسل، على التوالي.

(هـ) الأرجنتين، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتركيا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيجي، وكندا، وكينيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، والهند، واليابان.

(و) تكلم ممثل كوت ديفوار أيضاً باسم إثيوبيا وغينيا الاستوائية.

(ز) على الرغم من الدعوة الموجهة إلى ممثلي فيجي وأوغندا بموجب المادة 37، فإنهما لم يدليا ببيان. وتكلّم ممثل النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة. وتكلم ممثّل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

(ح) شارك مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

(ط) شارك المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

(ي) شارك كل من نائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا وممثل التحالف من أجل منطقة الساحل في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من واشنطن العاصمة وباريس، على التوالي.

13 - الحالة في ليبيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن اثنتي عشرة جلسة، واتخذ ثلاثة قرارات، بما في ذلك قراران في إطار الفصل السابع من الميثاق، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وباستثناء الجلسات التي عقدت لاتخاذ مقرر من مقررات المجلس، اتخذت جميع الجلسات المعقودة في إطار هذا البند شكل جلسات إحاطة[188]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2018، تلقى المجلس بانتظام إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقدم الممثل الخاص، في إحاطاته الست، تقريرا عن التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية المستمرة في ليبيا، وعن الكيفية التي يدعم بها التوسع التدريجي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العملية السياسية وعملية إرساء الديمقراطية في البلد، وفقا لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا[189]. وفيما يتعلق بالعملية السياسية وعملية إرساء الديمقراطية، ركزت الإحاطات على حالة إجراء استفتاء بشأن مشروع الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فضلا عن تنظيم مؤتمر وطني ليكون منبرا للشعب الليبي لبلورة رؤيته للانتقال السياسي وتعزيز تقدم المؤسسات[190]. كما قدم تقريرا عن الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى ليبيا في الفترة من 9 إلى 12 كانون الثاني/يناير 2018[191]، وتحدث عن تدهور الحالة الأمنية في طرابلس وأجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك قيام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالوساطة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف الرئيسية في النزاع في أيلول/سبتمبر[192]. وكان من بين مقدمي الإحاطات رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. واستمع المجلس أيضاً إلى كلمة ألقتها إحدى المشارِكات في تأسيس منظمة "معا نبنيها"، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني في

(188) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(189) S/PV.8159، الصفحات 2-6؛ و S/PV.8211، الصفحة 5؛ و S/PV.8263، الصفحات 4-6؛ و S/PV.8312، الصفحات 2-4.

(190) S/PV.8129، الصفحتان 3 و 4؛ و S/PV.8263، الصفحات 3-5؛ و S/PV.8312، الصفحات 2-4؛ و S/PV.8341، الصفحة 5؛ و S/PV.8394، الصفحتان 4 و 5.

(191) S/PV.8159، الصفحتان 4 و 5.

(192) S/PV.8341، الصفحة 2؛ و S/PV.8394، الصفحة 2.